

البيان الختامي للمؤتمر السوري للتغيير

تمر سوريا اليوم بأشد أيامها صعوبة وإيلاماً، لكنها بنفس الوقت تشهد ولادة فجر جديد للحرية يصنعه الشباب السوري بدمائه وتضحياته على الأرض في التظاهرات السلمية، وهو ما يضع على عاتق السوريين أينما كانوا واجب العمل مع إخوتهم وأخواتهم في الداخل والخارج لبناء مستقبل جديد لبلدهم..

وعليه فقد تداعت شخصيات وطنية سورية إلى عقد المؤتمر السوري للتغيير ووجهت الدعوة إلى أطراف ومكونات وقوى سياسية وشعبية موجودة على الساحة السورية، بغرض وقف سفك دماء شعبنا واتخاذ موقف حاسم تجاه ما يحدث لبلدهم، إزاء إصرار النظام الاستبدادي على انتهاج الحل الأمني والعسكري ورفض مطالب الشعب العادلة في الحرية والديمقراطية.

انعقد المؤتمر السوري للتغيير في مدينة أنطاليا بين 31-مايو – 3 حزيران 2011 من أجل دعم الثورة السورية والبحث عن حلول تنقذ سوريا من الاستبداد و تضعها على طريق الحرية والكرامة، و قد توصل المؤتمر إلى ما يلي:

1- يلتزم المجتمعون بمطالب الشعب السوري برحيل الرئيس بشار الأسد وإسقاط النظام ودعم ثورة الشعب السوري السلمية العظيمة نحو الحرية والكرامة.

2- يدعو المؤتمر الرئيس بشار الأسد إلى الاستقالة الفورية من جميع مناصبه وتسليم السلطة حسب الاجراءات الدستورية إلى نائبه مؤقتاً، حتى يتم انتخاب مجلس انتقالي يضع دستوراً جديداً للبلاد، وبناءً عليه يتم الدعوة لانتخابات برلمانية

ورئاسية حرة ونزيهة خلال فترة لا تتجاوز العام، بدءاً من استقالة الرئيس بشار الأسد.

3- يؤكد المؤتمر على الاستمرار في دعم ثورة شعبنا حتى تحقيق أهدافها مصرين على أركانها: السلمية، الوطنية، الحفاظ على وحدة التراب الوطني، ورفض التدخل العسكري الأجنبي، مشددين على الطبيعة الوطنية الشاملة للثورة السورية والتي لا تمثل تحركاً فئوياً أو توجهها لاستهداف فئة بعينها من مكونات المجتمع السوري

4- يؤكد المجتمعون بان الشعب السوري يتكون من قوميات عديده، عربيه، كورديه، كلدو آشور، سريان، تركمان، شركس، أرمن، و سواهم . و يؤكد المؤتمر على تثبيت الحقوق المشروعة والمتساوية لكافة المكونات في دستور سورية الجديدة، و في إطار وحدة الوطن السوري و على أساس الدولة المدنية القائمة على ركائز النظام الديمقراطي البرلماني التعددي.

5- يتعهد المؤتمر بالعمل من اجل سورية المستقبل لتكون بلداً ديموقراطياً تحترم فيه حقوق الإنسان و تصان فيه الحريات لجميع أبناء الوطن بما فيها حرية الاعتقاد و التعبير عن الرأي و ممارسة المعتقدات، في ظل دولة مدنية تقوم على مبدأ فصل السلطات الثلاث: التشريعية، القضائية، والتنفيذية. و تعتمد الديموقراطية والاحتكام إلى صناديق الاقتراع وسيلة وحيدة في إدارة شؤون البلاد.

6- العمل الجاد من أجل إزدهار اقتصادي و تقدم علمي وحضاري في أجواء العدل و الأمن والسلام .

7- يناشد المؤتمر الشعوب العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي والمجتمع الدولي أن يتحملوا

مسؤولياتهم القانونية والاخلاقية لوقف انتهاكات حقوق
الانسان والجرائم ضد الانسانية المرتكبة بحق المدنيين العزل،
ودعم تطلعات الشعب السوري نحو الحرية والديموقراطية.

واختتم المؤتمر أعماله بانتخاب هيئة استشارية للمتابعة من خلال
التصويت على قوائم من المرشحين تقدم بها مجموعة من
المشاركين، مهمتها اختيار هيئة تنفيذية تقوم بوضع خطة عملية
لتنسيق الأنشطة الداعمة للثورة السورية في الداخل و حشد كل
الدعم الممكن كي تحقق هدفها المنشود في التغيير السلمي.

أنطاليا- 2-6-2011